المسؤولية الجماعية عن اليهود؛ ففي الماضي، كان إذا امتنع أحدهم عن تأدية الضريبة المفروضة، أنزلت غرامة بالطائفة اليهودية تتحملها على سبيل التضامن. كذلك أصدر القانون الأساسي، سنة ١٨٥٧، مقرّاً مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات لكل المواطنين على السواء، ثم صدر أول دستور تونسي يكفل المساواة أيضاً أمام القضاء، فأصبح اليهودي التونسي جزءاً لا يتجزأ من مجتمعه.

وكان يمكن أن يبقى التعيش العربي ـ اليهودي سليماً بعد دخول الاستعمار الفرنسي إلى المغرب العربي لو لم يمارس هذا الاستعمار سياسة التفرقة العنصرية والدينية التي أفسحت المجال رحباً للصهيونية لتفسد، ما استطاعت إلى ذلك سبيلاً، التعايش الذي امتد مئات السنين بين أبناء المجتمع الواحد.

ومنذ دخولهم، اعتبر الفرنسيون أن اليهود طائفة منفصلة عن مجموع السكان المسلمين، ولو أنها مشتركة معهم في الخضوع للادارة الجديدة. وظهر ميل ظاهر لإدماج اليهود في البيئة الفرنسية وسلخهم عن بيئتهم الطبيعية، فأخذ اليهود المبادرة نحو تلك السياسة، فعبّروا عن استعدادهم للخضوع للقوانين المدنية الفرنسية شريطة عدم تعارضها مع الشريعة الموسوية. وبناء على ذلك، حددت اختصاصات المحاكم الحاخامية التي كانت تفصل في مختلف الشؤون في العهد السابق، بحيث صارت تقتصر على الأحوال الشخصيّة، وألغي منصب رئيس الطائفة اليهودية العام ١٩٣٦، ونقلت اختصاصاته الباقية إلى رئيس البلدية الفرنسي الجنسية. ثم صدرت، فيما بعد، عدة قوانين كان هدفها التقريب بين الشؤون الدينية والمدنية عند اليهود، بغية تسهيل سياسة الإدماج في البيئة الفرنسية، أو على الأقل، تكوين بيئة خاصة بهم. فأسست مجالس للتوجية والتعليم تتكون من أعضاء دينيين ومدنيين غايتها سحب اليهود بالتدريج من ثقافتهم التقليدية إلى ثقافة مغايرة وجديدة. وكانت هذه خطوة أولى ضرورية، على ما يظهر، قبل أن تصدر قوانين تجنيس اليهود، أي منحهم حق المواطنية الفرنسية.

وبعد تجنيسهم، اتخذ نابليون الثالث خطوات أخرى نحو الادماج، فعينهم في المراكز الحساسة ضمن الدولة؛ حيث أخذوا ينعمون بخيراتها والاستئثار بسلطانها، مما أثار نقمة سائر المواطنين ضدهم لا سيما بعد تزايد الهجرة اليهودية من فرنسا ودول اوروبية أخرى، بسبب تمتّع اليهود بامتيازات وفّرها لهم حصولهم على الجنسية الفرنسية.

لقد نتج عن هذا الوضع القانوني والاقتصادي، المميّز لليهود، أن أُحييت الشخصية اليهودية، وليس الفرنسية كما كان يظنّ؛ مما يتفق وأهداف الصهيونية. فتجنيس اليهود واعطاؤهم كل الامتيازات الممنوحة للفرنسيين الأصليين لم يؤد إلى تحقيق الانسجام حتى بينهم وبين المستوطنين أنفسهم. فتجلّت نزعة اليهود ضد إخوانهم في الجنسية، المستوطنين، أول الأمر، بمناسبة قضية الضابط اليهودي دريفوس؛ إذ أيّد اليهود هذا الضابط، بينما استنكر أعماله سائر الفرنسيين المستوطنين، باعتبار أنه خان الوطن الفرنسي... لدرجة أنهم دبروا مظاهرات ضد اليهود في الجزائر سنة ١٨٩٨. وصادف أن